الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة
الجلسة ٣٨
المعقودة يوم الجمعة
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

الرئيس : السيد افونسو (موزامبيق)

المحتويات

البند ١٢٧ من جدول الاعمال : عقد الامم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

البند ١٣١ من جدول الاعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.6/46/SR.38
24 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع احد اعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57416 ٢٢٨ح(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٧ من جدول الاعمال : عقد الامم المتحدة للقانون الدولي (تابع) (A/46/79 ، A/46/317-S/22823 ، A/46/335 ، 372 ، 383 و Add.1 و 587 ؛ A/C.6/46/4 ؛ A/C.6/46/L.8)

١ - السيد مونتس دي أوكا (المكسيك) : قال إن احترام القانون الدولي هو أحد المواضيع الرئيسية في إعلان غوادالاخارا الصادر عن رؤساء دول وحكومات بلدان امريكا اللاتينية والبرتغال واسبانيا ، في ختام القمة الايبيرية - الامريكية الاولى (A/46/317) . وقد أنشأت المكسيك ، على الصعيد الوطني ، لجنة لعقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، وفقا لبرنامج العقد ولقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨/٦٣ ؛ وللجنة أربع لجان فرعية ، تناظر الاهداف الاربعة للعقد . وأضاف أن التنسيق جار بين الإدارة القانونية بوزارة خارجية المكسيك والمجتمع الاكاديمي والمحامين والموظفين الحكوميين من الوزارات الاخرى ومن القضاء بغية تشجيع اشتراك هذه القطاعات في دراسة شتى المواضيع التي يجري النظر فيها في المحافل الثنائية أو المتعددة الاطراف وفي التفاوض بشأن المعاهدات .

٢ - وأعرب عن تقدير وفد بلده البالغ للاجتماعات غير الرسمية التي عقدها المستشارون القانونيون من وزارات خارجية الدول الاعضاء في الامم المتحدة ؛ فبمقدور المستشارين القانونيين الذين هم على اتصال يومي بالتشريع الوطني والقانون الدولي أن يقدموا خدمة قيّمة لتطوير القانون وتنسيق الإجراءات والمواقف في المحافل المتعددة الاطراف ذات الصلة في إطار العقد .

٣ - ومضى قائلا إن المكسيك ، وفقا للمادة ١٠٢ من الميثاق وبمساعدة قسم المعاهدات بمكتب الشؤون القانونية بالامم المتحدة ، اضطلعت ببرنامج تدريبي واسع معني بعملية تسجيل المعاهدات . ولكنها بعد أن أتمت ذلك التدريب ، تشك فيما إذا كان من الممكن لمعظم الدول أن تحذو حذوها . وأشار إلى أنه قد يكون في الإمكان إنشاء مكتب استشاري لتشجيع وإرشاد وزارة الخارجية فيما يتعلق بالوفاء بالالتزام الذي تفرضه المادة ١٠٢ . ونظرا إلى ازدياد عدد مستعملي خدمات تسجيل المعاهدات والمعلومات ، ينبغي على الامانة العامة أن توضّح ، في ضوء الابتكارات التكنولوجية ، الطريقة التي يمكن بها الوفاء بمتطلبات المادة ١٠٢ . وقال إن من المشجع أن يلاحظ من تقرير الفريق العامل (A/C.6/46/L.8) أن من المقرر نقل البيانات المتعلقة بحالة المعاهدات المتعددة الاطراف إلى برنامج حديث من برامج الحاسبة الالكترونية . وفيما يتعلق

(السيد مونتس دي أوكا ، المكسيك)

بالنشر على الصعيد الوطني ، أفاد بأن وزارة خارجية المكسيك تنظر في إمكانية إتاحة وثيقة للجمهور كانت مقيدة التوزيع سابقا ، وتتضمن قائمة بالمعاهدات الثنائية والمتعددة الاطراف والاتفاقات التنفيذية السارية المفعول بالنسبة للمكسيك . وأعلن أن المكسيك راغبة أيضا في أن تنشر على الصعيد الوطني المعاهدات الدولية المودعة لدى الامين العام . وحيث أنه لا توجد قائمة بعناوين تلك المعاهدات باللغة الاسبانية ، فإن وفد بلده يقترح نشر قائمة بتلك العناوين بلغات عدة . وصرّح أن في الإمكان تقديم المساعدة إلى الدول التي تجد صعوبة بسبب قيود اقتصادية أو بيروقراطية ، في التصديق على المعاهدات التي تؤيدها .

٤ - واستطرد قائلا إن الامين العام ، في الجلسة العامة ٤٤ المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، عندما كانت الجمعية تنظر في تقرير محكمة العدل الدولية ، أدلى ببيان يتضمن شرحا توضيحيا لاقتراحه بأن يؤذن له بطلب فتاوى من محكمة العدل الدولية ، في ظروف محددة سلفا بصورة دقيقة ؛ ودعا إلى توزيع ذلك البيان على نطاق واسع لمساعدة الحكومات . وقال إن في الإمكان تجميع الاجزاء ذات الصلة من البيانات التي يدلي بها ممثلو الدول والافراد ذوو المعرفة المتخصصة في الموضوع وتوزيعها على الاطراف الراغبة ، لا سيما الدول .

٥ - وقال إن وفد بلده يرى أن موضوع "تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه" يدخل في نطاق بند آخر على جدول أعمال اللجنة ، هو برنامج الامم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (البند ١٢٦) . ولذلك البرنامج سنوات من الخبرة في المسألة . ومن المقرر ، خلال العقد ، أن تنظر اللجنة سنويا في ذلك البرنامج ، وينبغي الحفاظ على التواتر نفسه بعد انتهاء العقد .

٦ - السيد ليسوانيسو (ناميبيا) : قال إن التزام حكومة بلده بصون السلم والامن الدوليين منصوص عليه في دستور ناميبيا . وفي سياق ذلك الالتزام أصبحت ناميبيا ، بعد تحقيق الاستقلال مباشرة ، عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقررت مؤخرا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وفقا لرغبة منظمة الوحدة الافريقية لضمان كون افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية . وهي تنظر الآن أيضا في الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية القائمة الاخرى .

(السيد ليسوانيسو ، ناميبيا)

٧ - وأضاف قائلا إنه لا يمكن المغالاة في الدور البارز الذي أداه القانون الدولي في إنهاء استعمار ناميبيا . فعلى سبيل المثال ، قامت ليبريا واثيوبيا في عام ١٩٦٦ بالاعتراض على ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا في محكمة العدل الدولية ، على الرغم من أن المحكمة قررت أن البلدين لا يملكان الحق في تقديم القضية إلى المحكمة . ومع ذلك ، فقد أصدرت المحكمة لاحقا فتوى تعلن أن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير قانوني . وفي عام ١٩٧٨ ، اعتمد مجلس الأمن قراره ٤٣٥ ، الذي أصبح الخطة المقبولة دوليا لاستقلال البلد .

٨ - ومضى قائلا إن حاجة الدول إلى تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية ، والدور الذي يمكن أن يؤديه القانون الدولي في صون السلم والأمن الدوليين اكتسبا أهمية خاصة في ضوء قضية ما فتئت ذات أهمية قصوى بالنسبة لوفد بلده ، ألا وهي قضية خليج والفيس والجزر الواقعة على ساحله . وأفاد أن حكومتي ناميبيا وجنوب افريقيا بدأتا مفاوضات بشأن إعادة دمج خليج والفيس والجزر الواقعة على ساحله في بقية ناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) . وريثما يتم حل نهائي للمسألة ، اتفقت الحكومتان على إقامة إدارة مشتركة لخليج والفيس كإجراء مؤقت . وقد تقرر ، لهذا الغرض إنشاء لجنة تقنية مشتركة لإسداء المشورة للحكومتين بشأن وظائف وهياكل هذه الإدارة المشتركة . كما تقرر تعيين لجنة تقنية مشتركة لتقديم توصيات بشأن تعيين الحدود بين البلدين في منتصف نهر أورينج ، وفقا لمبادئ القانون الدولي . ووصف استمرار احتلال جنوب افريقيا لخليج والفيس والجزر الواقعة على ساحله بأنه انتهاك لسلامة ناميبيا الاقليمية ، وأنه يعوق الجهود الإنمائية لبلده . ولذلك فقد ناشد المجتمع الدولي أن يكفل تفاوض جنوب افريقيا نية حسنة ودون أي تأخير لا مبرر له .

٩ - وفيما يتعلق بتشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه ، قال إن حكومة بلده تواجه تحديات جسيمة في إعادة تشكيل نظامها التعليمي ، الذي سيشمل تدريس القانون الدولي ، وهو موضوع لم تكن السلطات الاستعمارية تسمح به في المدارس والكليات . وأفاد بأن الحكومة نفسها تجري حلقات دراسية وندوات قانونية منذ الاستقلال ، واضعة في الاعتبار تدريب وإعادة تشكيل نظام المحاكم الناميبي . وأكد أنه ينبغي تشجيع عقد هذه الحلقات الدراسية والندوات خلال عقد القانون الدولي ، لأنها تمكّن المستشارين القانونيين في الحكومة من تعميق معرفتهم بالقانون الدولي وتقوي أواصر الصداقة والتعاون فيما بين البلدان .

١٠ - السيد فويكو (رومانيا) : رحّب بالرغبة المتزايدة لدى الدول الاعضاء في تنفيذ برنامج الانشطة الذي سيبدأ خلال الجزء الاول من العقد (١٩٩٠-١٩٩٢) . وقال إن بلده زود الامين العام بوصف موجز للانشطة المحددة التي حدثت في رومانيا في صدد العقد . وافاد بان النشاط الرئيسي من هذا القبيل كان وضع دستور جديد ، أصبح في مرحلة متقدمة حاليا . وصرّح بان مشروع الدستور ينص على أن تحتفظ رومانيا بعلاقات سلمية وعلاقات حسن جوار مع جميع الدول وأن تطورها تاسيسا على مبادئ وقواعد القانون الدولي المقبولة قبولا عموما . واعلن انها تتعهد بالتنفيذ الكامل والامين للالتزامات التي تلقيها عليها المعاهدات التي تكون رومانيا طرفا فيها . وبناء على ذلك ، اصبحت المعاهدات التي صدّقت عليها رومانيا أو انضمت إليها وفقا للقانون جزءا من القانون المحلي لرومانيا . واخبر بانه سيتم تفسير وتطبيق الاحكام المتعلقة بحقوق وحريات مواطني رومانيا وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من العهود والمعاهدات التي تكون رومانيا طرفا فيها . وفي حالة حدوث تضارب بين هذه الاتفاقات والقانون المحلي ، ستعطى الاولوية في كل حالة للقواعد الدولية .

١١ - واضاف قائلا إن رومانيا ، خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، أصبحت طرفا في عدد كبير من المعاهدات الدولية في ميادين مختلفة عديدة ، من بينها البروتوكلان الإضافيان لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، والاتفاقية الدولية لمناهضة اخذ الرهائن واتفاقية حقوق الطفل . وصرّح بان بلده اتخذ موقفا جديدا من استعمال الوسائل القضائية للبحث عن حل سلمي للمنازعات بين الدول وبدأ سحب التحفظات التي كان يبديها لدى التوقيع أو التصديق عل المعاهدات الدولية التي تشترط الاعتراف بالولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية . واعلن انه تم سحب هذه التحفظات فيما يتعلق بعدد من المعاهدات ، من بينها اتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة .

١٢ - واعرب عن ترحيب وفد بلده بالرأي الوارد ذكره في تقرير الفريق العامل المعني بالعقد (A/C.6/46/L.8 ، الفقرة ٧) من أنه قد يكون من المجدي عرض المعلومات المتعلقة بحالة التصديقات على المعاهدات المتعددة الاطراف المودعة لدى الامين العام والانضمامات إليها بطريقة توضح ايضا مدى مشاركة كل دولة في تلك الاتفاقيات . كما اعرب عن تاييد وفده للاقتراح الداعي إلى أن تنشر الامم المتحدة معلومات مماثلة عن المعاهدات المتعددة الاطراف المودعة لدى المنظمات الدولية الاخرى أو الدول (المرجع نفسه) .

(السيد فويكو ، رومانيا)

١٣ - وفيما يتعلق بتشجيع التطور التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، صرّح بان وفد بلده يرى أن تطوير الصكوك القانونية الجديدة من شانه أن يزداد سرعة خلال العقد مع إكمال المشاريع الرئيسية التي تعكف على وضعها حاليا لجنة القانون الدولي ولجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي . وأفاد أنه يؤيد ، في هذا الصدد ، الاقتراح الذي قدمته هولندا باسم الاتحاد الاوروبي ، فيما يتعلق بالتنظيم القانوني الدولي للمسائل ذات الصلة بالبيئة وحمايتها . وأضاف أن رومانيا تؤيد ايضا اقتراح عقد مؤتمر معني بالقانون التجاري الدولي في عام ١٩٩٢ .

١٤ - واستطرد قائلا إنه لما كان عقد القانون الدولي يغطي نفس الفترة التي يغطيها العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، فإن التنسيق السليم للانشطة المضطلع بهما في إطار برنامجي العقدين من شانه أن يساهم في تطوير القانون الإنساني الدولي .

١٥ - وأردف قائلا إن وفد بلده يؤيد توصيات الجمعية العامة بشان الإسراع في التصديق على الصكوك القانونية التي اعتمدتها الامم المتحدة في ميدان القانون الدولي العام والخاص . ودعا إلى التاكيد بوجه خاص على الصكوك القانونية المتعلقة بالمجالين الاجتماعي والإنساني وبالحقوق والحريات الإنسانية الاساسية .

١٦ - وفيما يتعلق بمسالة الدبلوماسية الوقائية ، قال إن رومانيا ترى أن الاعتماد القادم لمشروع الإعلان المتعلق بقيام الامم المتحدة بتقصي الحقائق في ميدان صون السلم والامن الدوليين من شانه أن يشجع هيئات الامم المتحدة على الإسهام بصورة افضل في تطوير الدبلوماسية الوقائية .

١٧ - وقال إن من المهم بصورة حيوية ، في نظر وفد بلده ، تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه بغية ضمان الاحترام العام لمبادئه وقواعده . وأفاد بأن الدراسات والبحوث القانونية في رومانيا تمر حاليا بمرحلة تكيف يهدف إلى انعكاس مقاصد العقد فيها . وقد قامت المؤسسات الحكومية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، بالاشتراك مع الاتحادات غير الحكومية ، بتنظيم ثلاث مجموعات من المحاضرات عن القانون الإنساني الدولي وعن حقوق الإنسان وقال إن وفد بلده يود أن يعرب عن تقديره للمنظمات غير الحكومية التي عقدت تجمعات علمية مكرّسة بصورة محددة لتنفيذ برنامج العقد . ووصف استنتاجاتها بانها قيمة بالنسبة للاعمال المقبلة على الصعيدين الوطني

(السيد فويكو ، رومانيا)

والدولي . وقد جرى على الصعيد الوطني في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، قيام عدد من المنظمات غير الحكومية في رومانيا ، من بينها اتحاد القانون الدولي والعلاقات الدولية واتحاد رومانيا للامم المتحدة ، برعاية أنشطة مثل الحلقات الدراسية والموائد المستديرة والاجتماعات لاغراض الاتصالات العلمية . وأخيرا ، تم إنشاء معهد رومانيا لحقوق الإنسان ووضعت أنشطته تحت رعاية البرلمان .

١٨ - وفي عام ١٩٩١ ، أي بعد ٥٠ سنة من وفاة الدبلوماسي والمحامي الروماني المعروف نيكولاي تيتوليسكو ، تم إنشاء المؤسسة الاوروبية "نيكولاي تيتوليسكو" في رومانيا . وتهدف المؤسسة إلى تطوير ونشر الفكر القانوني لنيكولاي تيتوليسكو وقد كان أول عمل قامت به هو تنظيم الدورة الدراسية الاولى في سلسلة الدورات الدراسية الصيفية للدبلوماسيين الناشئين في تموز/يوليه ١٩٩١ . وصرّح بأن وفد بلده يعتقد أنه ينبغي استخدام العقد أيضا لتعزيز الوعي للتقاليد القانونية ومساهمات مختلف الامم والشخصيات ، مثل نيكولاي تيتوليسكو ، ممن أدوا دورا نشطا ومثمرا في تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجيا . وقد أعلن نيكولاي تيتوليسكو أنه لا يمكن إنقاذ البشرية إلا عندما تصبح السياسة والقانون شيئا واحدا وعندما يتم قبول حتمية القانون كجزء لا يتجزأ من الحرية .

١٩ - وقال إنه ، وفقا لتوصيات البرنامج المتعلقة بالانشطة التي ستبدأ خلال الجزء الاول من العقد ، تم إنشاء لجنة وطنية للعقد في رومانيا برئاسة وزير الخارجية ، لتنسيق الانشطة طوال العقد . وتتالف اللجنة من ممثلين للبرلمان ووزارة العدل والمجتمع الاكاديمي . وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتمكن من تقديم تقرير إلى اللجنة في عام ١٩٩٢ عن الانشطة المضطلع بها بتوجيه من اللجنة الوطنية . وأعلن أن وفده ما زال مقتنعا بأن التنفيذ الناجح لاهداف العقد سيكون خطوة هامة نحو إقامة سيادة القانون الدولي في العلاقات بين الدول .

٢٠ - السيد سيفيلا (نيكاراغوا) : قال إن حكومته رحّبت بإعلان الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ؛ فاحترام وتعزيز القانون الدولي من الركائز الاساسية للسياسة الخارجية لنيكاراغوا . وارتأى أنه يجب على جميع الدول الاعضاء أن تبذل جهودا لتحسين الموارد المتاحة للقانون الدولي من أجل التسوية السلمية للمنازعات بين الدول ، ولا سيما تعزيز محكمة العدل الدولية . وأضاف أن بلوغ أهداف

(السيد سيفيلا ، نيكاراغوا)

العقد من شانه أن يسهل حل الخلافات أو المنازعات في مختلف أنحاء العالم ، ومن ثم يساهم في تدعيم السلم العالمي وتعزيز الديمقراطية والتنمية .

٢١ - ومضى قائلا إن نيكاراغوا قامت خلال السنة الماضية بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل . واعترف بالولاية القضائية الإلزامية لمحكمة الدول الامريكية لحقوق الإنسان وأبرمت اتفاقية في المقر تتعلق بمكتب سياحي لامريكا الوسطى سيتم إنشاؤه في نيكاراغوا . وصرّح أن نيكاراغوا ترى ان من المهم بالنسبة للدول أن تدرج القانون الدولي كجزء من القانون المحلي وأن تضمن قيام محاكمها بتطبيقه . وافاد بان دستور نيكاراغوا السياسي ، في المادة ٤٦ ، ينص على التمتع الكامل للاشخاص المقيمين في الاراضي الوطنية بالحقوق المنصوص عليها في مختلف المكوك المعتمدة على الصعيدين العالمي والاقليمي ؛ وأن الاتفاقيات والعهود والإعلانات المختلفة ترد في قائمة في ذلك النص .

٢٢ - وأردف قائلا إن المشاكل الايكولوجية حاسمة بالنسبة لمستقبل هذا الكوكب ؛ فمن واجب الدول مضاعفة جهودها لاعتماد انظمة دولية تتعلق بالبيئة وما لها من اثر على التنمية . وفيما يتعلق بالجزء ثانيا من البرنامج ، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٤٥/٤٠ ، فإن نيكاراغوا تؤكد من جديد رأيها انه يجب تسوية المنازعات بين الدول بطريقة سلمية ومتفاوض بشانها . وارتاى أن تعزيز محكمة العدل الدولية ينبغي أن يكون من بين أهم أنشطة العقد ، بالنظر إلى أن العدل الدولي يستند إلى رضا الدول . وأعلن أن نيكاراغوا تؤيد الرأي القائل إنه يجب تشجيع تقديم القضايا إلى المحكمة كي يعتبر القانون الدولي واجب التطبيق بصورة روتينية في المجتمع الدولي وليس كإجراء لا يُلجأ إليه إلا في حالات الازمات او المنازعات الخطيرة .

٢٣ - واستطر قائلا إن آراء وفد بلده بشان العقد وردت بوجه عام في الوثيقة A/45/430/Add.2 . انه يرى أن مسالة إبرام اتفاقية دولية بشان التسوية السلمية للمنازعات بين الدول ينبغي أن تنظر فيها اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي كي يتسنى دخول مثل تلك الاتفاقية حيّز النفاذ قبل نهاية العقد . ويرى كذلك انه ينبغي لجامعة الامم المتحدة وجامعة السلم وغيرها من المؤسسات المماثلة ان تطلق انشطة على الاصعدة الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية للمساعدة في تحديد مواطن المشاكل الدولية المحتملة ولتطبيق أسلم الإجراءات والاليات لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

(السيد سيفيلا ، نيكاراغوا)

ويجب تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه تعزيزا فعالا خلال العقد . وينبغي للامم المتحدة أن تقوم برعاية مؤتمرات واجتماعات وحلقات دراسية عن القانون الدولي على الاصعدة الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية لتعزيز الوعي لاهمية القانون بصورة عامة والقانون الدولي بصورة خاصة .

٢٤ - وفيما يتعلق بالجزء رابعا ، قال إن نيكاراغوا عقدت ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، حلقة دراسية هامة عن العلاقات الدولية اكدت اهمية نشر القانون الدولي ، وخاصة لتسهيل توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف تشتمل على مبادرة الامريكتين وعلى التعاون مع الاتحاد الاوروبي . ونظرا لاهمية المسائل الإنسانية في نيكاراغوا نتيجة للاضطرابات التي وقعت خلال الثمانينات ، عقدت لجنة الصليب الاحمر الدولية دورة عن القانون الإنساني الدولي للشرطة وسلطات السجون ، قامت حكومة نيكاراغوا برعايتها . ونظمت جامعة امريكا الوسطى برامج في نيكاراغوا تتعلق بحقوق الإنسان بالتعاون مع معهد التعاون الايبيري - الامريكي وجامعة كومبلوتنسي في مدريد . وتم إنشاء كرسي للقانون الإنساني الدولي كما وقّع اتفاق تعاون مع معهد الدول الامريكية لحقوق الإنسان . وسيتم قريبا في نيكاراغوا إنشاء لجنة لعقد الامم المتحدة للقانون الدولي . وتعطى دورات متقدمة في القانون الدولي في جامعات نيكاراغوا ، ويُتوقع إنشاء جامعة جديدة في عام ١٩٩٢ ستقدم دورة دراسية تؤدي إلى نيل درجة في حقوق الإنسان . وتتضمن الكتب المدرسية الجديدة معلومات عن اتفاقية حقوق الطفل وعن حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية والاقليمية بشان هذا الموضوع . ومن شان هذا التعليم أن يساعد على تحسين المجتمع في نيكاراغوا والمؤسسات الديمقراطية وأن يلغى إلى الابد ثقافة العنف .

٢٥ - وقال إن رئيس جمهورية نيكاراغوا وقّع مع رؤساء آخرين من امريكا الوسطى ، إعلان بونتاريناس لعام ١٩٩٠ الذي يشير ، في جملة امور ، إلى إبرام اتفاقيات دولية بشان البيئة وإلى الإنفاذ الكامل لحقوق الإنسان . وفي إعلان انتيغوا ، وغواتيمالا ، المؤرخ في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اكد رؤساء جمهوريات امريكا الوسطى من جديد رغبتهم في إقامة آليات لتسوية المنازعات بين دول المنطقة بالوسائل السلمية ، واتفقوا في إعلان سان سلفادور المؤرخ في تموز/يوليه ١٩٩١ على الحاجة إلى التطبيق الفعّال للقانون الدولي . ويؤكد إعلان غوادالاخارا ، الذي تم اعتماده في القمة الايبيرية - الامريكية الاولى في تموز/يوليه ١٩٩١ ، اهمية الالتزام الصارم بالقواعد الاساسية للقانون الدولي والتطوير التدريجي للقانون في المجالات الجديدة نتيجة لعمليات التكامل والعَوْلمة (A/46/317 ، الفقرة ٢٣) .

٢٦ - السيد فان دي فيلدي (هولندا) : قال إن أحداث الاثني عشر شهرا الماضية اظهرت أن كثيرا من المسائل التي يشملها عقد القانون الدولي تتسم باهمية بالغة في عمل الامم المتحدة على نحو مناسب في صون السلم والامن الدوليين . ففي المقدمة في هذا المجال التسوية السلمية للمنازعات بين الدول . وقد اشارت الردود الواردة من الدول الاعضاء ومن المنظمات الدولية بصدد العقد إلى انه يفضل استعراض وتعزيز المؤسسات والاليات الحالية للتسوية السلمية للمنازعات على الصعيدين العالمي والاقليمي بدلا من ادخال نصوص أو صكوك أو اليات جديدة .

٢٧ - وتابع قائلا إن محكمة العدل الدولية ، التي تعتبر الهيئة القضائية الرئيسية في الامم المتحدة ، يمكنها أن تساهم في نجاح العقد باكثر من طريقة واحدة . فهذه المحكمة لا تتسم فقط باهمية بارزة فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات بين الدول بل تقوم أيضا بدور رئيسي في عملية تحديد وتكوين القانون الدولي الوضعي ، على النحو الذي يظهر في قراراتها وفي الآراء الاستشارية التي تشكل مصدرا هاما من مصادر القانون الدولي والتي تعتبر مواد اساسية للعاملين في هذا الميدان . وقال إن بلاده تلاحظ بعين الرضا أن عدد الدول التي تقبل بالولاية الالزامية للمحكمة آخذ في التزايد . إلا انه من المؤسف أن بلدانا كثيرة لا تزال غير قادرة على قبولها . واضاف بأن وفده مهتم بمعرفة آراء الدول الاعضاء الاخرى في العوامل والصعوبات التي تواجهها عند النظر في الاعتراف بولاية المحكمة على اساس الزامي أو ، بدلا من ذلك ، على اساس مؤقت . ومن شأن هذه الرسائل أن تشكل عندئذ الاساس الذي يمكن عليه وضع توصيات مقبولة بوجه عام لإزالة العوائق التي تعترض طريق اللجوء إلى المحكمة كجزء من عملية التسوية السلمية للمنازعات .

٢٨ - وذكر أن هولندا تفضل أيضا الاستخدام على نطاق أوسع للآراء الاستشارية الصادرة عن المحكمة استجابة لطلب المؤسسات المؤهلة لتقديم هذا الطلب . ووفقا للمادة ٩٦ من ميثاق الامم المتحدة ، ليست الاهلية لطلب رأي استشاري محصورة بالجمعية العامة ومجلس الامن ، فبإمكان أجهزة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تفعل ذلك أيضا بإذن من الجمعية العامة . وأعرب عن الامل في أن تستفيد هذه المؤسسات استفادة كاملة من حقها في طلب ذلك عند الاقتضاء . وقال إن وفده يتفق مع الرأي القائل بوجوب أن تناط بالامين العام أيضا صلاحية طلب الآراء الاستشارية ، مما يعزز بالتالي دوره ويساهم في مواصلة تطوير القانون الدولي .

(السيد فان دى فيلدى ، هولندا)

٢٩ - وقال إن مبادرة الامين العام إلى إنشاء صندوق استئماني لمحكمة العدل الدولية تستحق الثناء . وقررت هولندا المساهمة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ غلدر في الصندوق وتأمل في أن تنظر الدول التي لم تساهم في تقديم مساهمات إضافية في هذا الصندوق .

٣٠ - وأعرب عن تأييد وفده لتعزيز دور المحكمة الدائمة للتحكيم . وإحدى الطرق الممكنة لتعزيز دور هذه المحكمة إشراكها في عمليات التوفيق سواء على أساس اجراءاتها هي أو ، عند الاقتضاء ، في تطبيق قواعد التوفيق مثل تلك المقدمة من غواتيمالا والتي هي قيد البحث حاليا في اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة وفي اللجنة السادسة .

٣١ - ومن العوامل الهامة في التسوية السلمية للمنازعات التثبت من الحقائق المتصلة بالنزاع لانه كثيرا ما يوجد قدر كبير من سوء الفهم . وهذا يمكن معالجته باللجوء الى آليات تقصي الحقائق ، مما يزيد بالتالي امكانية التسوية السلمية . وفي هذا الصدد ، شدد على أهمية مشروع الإعلان المتعلق بتقصي الحقائق من جانب الامم المتحدة في ميدان صيانة السلم والامن الدوليين .

٣٢ - وبالإضافة إلى آليات وصكوك التسوية السلمية للمنازعات على الصعيد العالمي ، ينبغي أيضا إيلاء الانتباه للآليات والصكوك التي تطبق على الصعيد الإقليمي . وقال إن وفده يرى أنه كثيرا ما يفضل السعي إلى حل المنازعات من خلال الآليات الإقليمية ، وهذا مبدأ معترف به في المادة ٥٢ من الميثاق . ويمكن الإشارة أيضا إلى التطورات داخل مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، ومجلس أوروبا ، ومنظمة الدول الامريكية ، والاتحاد الاوروبي ، ومنظمات دولية أخرى . وفي إطار مجلس أوروبا كانت بلاده قد اقترحت أن تقوم الدول الاعضاء في المجلس بإعداد نشرة عن ممارسات الدول في ميدان القانون الدولي . وينبغي لهذه النشرة أن تتضمن تجميع المواد التي تظهر مواقف الدول المعنية بشأن العلاقات والحالات القانونية الدولية . وقد تنظر منظمات إقليمية أخرى في اتخاذ مبادرة مماثلة . ويُفضل أيضا أن تنشر الامم المتحدة دليلا للقانون الدولي . ويمكن دعوة المستشار القانوني إلى تقديم آرائه في استصواب مثل هذه المبادرة وفي إمكانية أن يقوم هو نفسه بدور المنسق وذلك بالتعاون على نحو وثيق مع أمانة اللجنة السادسة .

(السيد فان دي فيلدي ، هولندا)

٣٣ - وهناك موضوع هام آخر ينبغي إعطاؤه اهتماما كبيرا في أثناء عقد القانون الدولي وهو تدريس ودراسة وتعميم القانون الدولي وتقييمه على نطاق أوسع لأن مشاركة الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية والأكاديمية في الأنشطة المقترحة للعقد تتسم بأهمية أساسية إذا أريد بلوغ أهداف العقد . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يذكر أنه قد صدر عدد خاص من "مجلة لايدن للقانون الدولي" عن العقد يحمل العنوان الفرعي "تأملات في تسوية المنازعات" . وتتعاون وزارة الخارجية على نحو وثيق مع وزارة التربية في استعراض وسائل وطرق زيادة الوعي بالقانون الدولي .

٣٤ - وكما ذكر سابقا ، قال إن وفده حذر في النهج الذي يتبعه إزاء إنشاء التزامات قانونية جديدة في ميادين توجد فيها التزامات بالفعل . فإذا كانت صكوك دولية معينة لا تجتذب إلا عددا محدودا للتوقيع أو التصديق أو الانضمام فإنه ينبغي تحديد أسباب ذلك . ويمكن أن يستثنى من ذلك المعايير الجديدة في ميادين توجد فيها فجوات قانونية مثل القانون البيئي .

٣٥ - وأشار إلى أن وفده يوافق على الرأي القائل بأنه يمكن للجنة القانون الدولي أن تقوم بمساهمة حيوية في العقد عن طريق انجاز أعمالها المتعلقة بموضوعات مدرجة حاليا في جدول أعمالها . وللقيام بذلك ، ينبغي أن يكون للجنة إجراءات وطرق عمل تمكنها من الاستجابة بسرعة وعلى نحو فعال لطلبات المشورة . وقد يتطلب ذلك أنشطة فيما بين الدورات ومزيدا من التعديلات لطرق العمل . ورغم وجوب ممارسة الحذر في انتقاء موضوعات جديدة إلا أن وفده مقتنع بأنه من بالغ الأهمية أن تؤخذ في الاعتبار الحاجات الملحة للمجتمع الدولي في العقد الأخير من هذا القرن . وينبغي للموضوعات الجديدة الممكنة أن تكون ذات طابع عملي وأن تكون قابلة للمعالجة طوال سنوات .

٣٦ - وختم كلمته بالقول إن وفده يود أن يؤكد من جديد التزامه بأهداف العقد ، وأعرب عن أمله في أن يكون قد تم إحراز تقدم ضخم في تنفيذ برنامج أنشطة العقد في الدورة القادمة للجنة .

٣٧ - السيد كورزاتشينكو (أوكرانيا) : قال إن التمسك بالمبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي وتعزيز فعاليتهما يعتبر عاملا حاسما في إقامة نظام عالمي جديد وعلاقات سلمية بين الدول تقوم على أساس الشراكة .

(السيد كورزاتشينكو ، أوكرانيا)

٣٨ - وفي وقت يشهد تغيرات رئيسة في الحياة السياسية في أوكرانيا ، وتطورا تدريجيا للجمهورية في اتجاه إقامة دولة قائمة على أسس قانونية ، فانه من الطبيعي أن يجد وفده نفسه على اتفاق مع أهداف عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، وأن يدعم برنامج العمل للعقد الذي كان القصد منه تعزيز أمن الدول وضمان العدالة وحكم القانون في العلاقات الدولية .

٣٩ - وإن إعلان سيادة دولة أوكرانيا الذي اعتمده برلمان الجمهورية قام أيضا بدوره في ضمان قدر أكبر من مشاركة أوكرانيا في بلوغ أهداف العقد . وبصفة خاصة ، تعتزم أوكرانيا المشاركة مشاركة نشطة بوصفها عضوا كاملا في المجتمع الدولي في عملية عموم أوروبا المتمثلة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وقد اتخذت بالفعل الخطوات الاولى في ذلك الاتجاه ، وتأمل أوكرانيا في تنشيط هذه العملية بعد تثبيت وشيكة إعلان استقلال البلاد في استفتاء سيجرى في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وفي هذا الصدد ، فان من بالغ الاهمية إنشاء آلية موثوقة لتنفيذ المعاهدات التي تبرمها أوكرانيا وإقامة التعاون مع الهيئات الدولية لرصد حقوق الإنسان . فبلاده تعلق أهمية عظيمة على جميع حقوق الإنسان التي تؤمن بانها تشكل حجر الزاوية لدولة تقوم على حكم القانون .

٤٠ - وتتخذ أوكرانيا في الوقت الحاضر تدابير ملموسة لجعل تشريعاتها المحلية متمشية مع القواعد الدولية ولضمان الامتثال على نحو ثابت للالتزامات الناشئة عن المعاهدات والاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها .

٤١ - وتؤيد أوكرانيا أيضا الجهود المبذولة في إطار عقد القانون الدولي الرامية إلى تعزيز إجراءات التسوية السلمية للمنازعات بين الدول ، بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية والامتثال التام لقراراتها . وفي هذا الصدد ، تؤمن بوجوب إيلاء اهتمام خاص لتسوية المنازعات المتصلة بالتلوث البيئي عبر الحدود والتدابير الرامية إلى منع نشوء هذه المنازعات . وبعد أن شهدت أوكرانيا مأساة تشيرنوبيل باتت مهتمة اهتماما خاصا بالتطوير والتدوين التدريجيين للقانون البيئي الدولي ، وتدرك الحاجة إلى وضع ضمانات موثوقة لحقوق الإنسان الايكولوجية .

٤٢ - وأوكرانيا مهتمة اهتماما جديا بالمسائل المتصلة بتدريس ودراسة وتعميم القانون الدولي ، وبتقديم المساعدة إلى البلدان النامية التي يدرس مواطنون منها

(السيد كورزاتشينكو ، أوكرانيا)

في أوكرانيا . وفي هذا الصدد ، يقوم المعهد الاوكراني للعلاقات الدولية والقانون الدولي بدور رئيسي ، فهو يشكل جزءا من جامعة الدولة في كييف . ويجري حاليا النظر في فتح مركز دولي للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في أوكرانيا ، وهذا لا يمثل إلاّ جانبا واحدا من جوانب برنامج مقترح واسع النطاق للتعاون مع الامم المتحدة .

٤٣ - السيدة فلوريس (أوروغواي) : تكلمت باسم وفود اكوادور وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس وبلادها هي فقالت فيما يتعلق بتشجيع قبول واحترام مبادئ القانون الدولي في أمريكا اللاتينية أنه من المفيد إنشاء بنك للبيانات المتعلقة بالمعاهدات المتعددة الاطراف والثنائية يكون متاحا للهيئات الحكومية وغير الحكومية والافراد . وينبغي أيضا أن تعقد اجتماعات إقليمية دورية للنظر في مسائل تتصل بالمعاهدات وذلك بغية التنسيق بين المواقف وإزالة الاعتراضات على صكوك معينة وزيادة التعاون القانوني الدولي . ويمكن تبادل نشرات بشأن المعاهدات النافذة في مختلف الدول . وينبغي للامانة العامة أن تضع قائمة بعناوين المعاهدات المودعة لدى الامين العام تنشر بلغات متعددة . وينبغي إنشاء أفرقة خبراء من هيئات إقليمية لتوفير المساعدة التقنية في عملية وضع الصكوك . وينبغي للنشرات المتعلقة بالمعاهدات النافذة أن تتضمن إشارة إلى الممارسة التي تتبعها الدول بصدد هذه المعاهدات وتطبيقها في حالات محددة .

٤٤ - وفيما يتعلق بالهدف الثاني لبرنامج العقد ، قالت إن من تقاليد بلدان أمريكا اللاتينية أن تُحلّ النزاعات سلميا ؛ فإذا لم يمكن بلوغ ذلك بالوسائل غير القضائية بات من الضروري تطبيق طرق قضائية واللجوء إلى المحكمة الدائمة للتحكيم ، لاسيما محكمة العدل الدولية التي ينبغي تعزيز دورها . وينبغي إنشاء آليات لضمان تنفيذ قرارات الهيئات القضائية . ومن المفيد للغاية وجود اتفاقية عالمية للتسوية السلمية للمنازعات يمكن تطبيقها في جميع الحالات التي لم تتوخ مختلف الصكوك القانونية آلية لها . وقالت إن الوفود التي تمثلها تؤيد تأييدا كاملا مقترح الامين العام بوجوب منحه صلاحية طلب آراء استشارية من محكمة العدل الدولية في ممارسته لمساعيه الحميدة وبموافقة الاطراف .

٤٥ - وفيما يتعلق بالهدف الثالث ، ينبغي للجنة الخاصة المعنية بالميثاق وبتعزيز دور المنظمة أن تتناول جوانب معينة تتصل بصون السلم والامن الدوليين . ومن المهام

(السيدة فلوريس ، أوروغواي)

الاعتراف بالفرد كشخص من أشخاص القانون الدولي دون المساس بسيادة الدول . ويعتبر القانون البيئي من المجالات المناسبة بصفة خاصة للتطوير والتدوين التدريجيين للقانون الدولي ، على أن تؤخذ مسألة التنمية في الاعتبار . وينبغي إيلاء النظر لوضع قواعد وأنظمة إجرائية للجنة السادسة ؛ ومن شأن وضع نشرة عن الممارسة المتبعة في اللجنة أن يعود بالفائدة على الأعضاء في المستقبل .

٤٦ - ثم انتقلت إلى الهدف الرابع لبرنامج العقد ، فقالت إن من الأهمية الحيوية تثقيف الناس منذ سن مبكرة وعرض المفاهيم الأساسية للقانون الدولي في المدارس الابتدائية والثانوية . ومن الهام أهمية بالغة تعاون الهيئات الدولية والإقليمية في تنفيذ برامج الدراسة . وتقوم وسائط الإعلام بدور حيوي في مجال التوزيع . ويعتبر من الأنشطة الهامة أيضا تنظيم الحلقات الدراسية والدورات الدراسية والمحاضرات والندوات في موضوع القانون الدولي ثم نشر ما تتوصل إليه . وينبغي استخدام الأموال المخصصة لزمالات معينة في تنظيم دورات دراسية وطنية . ومما يبعث على الأمل أن الأمانة العامة قد أشارت إلى أنه من الممكن أن يُنشر بجميع اللغات الرسمية موجز بالأحكام والآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية ؛ وينبغي أن يتم ذلك دون المساس بإمكانية إنشاء صندوق تبرعات لتمويل الترجمة الكاملة لهذه المواد . وتعتبر إمكانية مثيرة للاهتمام الفكرة القائلة بأن يكلف برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس ودراسة وتعميم القانون الدولي وتقييمه على نطاق أوسع بتنفيذ وتنسيق الهدف الرابع لبرنامج العقد .

٤٧ - وقد أنشئت ثلاث لجان وطنية لتنفيذ الأنشطة في إطار العقد ، إثنتان منها في أمريكا اللاتينية . إحداهما في المكسيك والأخرى في أوروغواي . واللجنة الوطنية في أوروغواي كانت قد أنشئت في آذار/مارس ١٩٩١ وتتألف من ممثلين عن وزارتيّ الخارجية ، والتعليم والثقافة ، والجامعات والسلطتين التشريعية والقضائية . وتقوم فنزويلا بإنشاء لجنة وطنية لتنظيم الأنشطة المتصلة بتعزيز وتعميم القانون الدولي .

٤٨ - السيد بلوقي (المغرب) : قال ، وهو يتكلم باسم الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ، إن الاتحاد الذي أنشئ بموجب معاهدة مراكش لعام ١٩٨٩ يمثل خطوة نحو تحقيق وحدة أوسع نطاقا تضم دولا عربية وافريقية أخرى . وقد أعرب المجلس الرئاسي في اجتماعه المعقود في الدار البيضاء في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عن استعداده ، بوصفه جزءا لا يتجزأ من المجتمع الافريقي ، لتحقيق تعاون أخوي وفعال مع التجمعات الاقليمية الافريقية ولإجراء حوار مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والتجمعات الأخرى .

(السيد بلوقي ، المغرب)

٤٩ - وتابع كلمته قائلا إن عقد الامم المتحدة للقانون الدولي يتيح فرصة ملائمة لتضييق الفجوة بين القانون الدولي واحتياجات المجتمع الدولي في كل مرحلة من مراحل التنمية . ويجب تمكين البلدان النامية من المساهمة في تعزيز القانون الدولي نظرا لأن الحالة الجديدة في العالم تتطلب قيام القانون الدولي بدور هام . ويجب أن تظهر مصالح البلدان النامية في قواعد القانون الدولي إذا أريد ضمان تقبلها .

٥٠ - وأوضح أن الترويج لقبول مبادئ القانون الدولي واحترامه هدف هام . وبلدان المغرب بوصفها أطرافا في كثير من الاتفاقات الدولية ، واعية بالتزاماتها كأعضاء مسؤولة في المجتمع الدولي . وترى بلدان المغرب أن على جميع الدول أن تشارك في وضع الاتفاقات المتعددة الاطراف ، ولا سيما تلك التي تنظم الجوانب المعقدة للحياة الدولية . وعلى النحو المشار اليه في تقرير الفريق العامل المعني بالعقد (A/C.6/L.8 ، الفقرة ٧) ينبغي للامانة العامة للامم المتحدة أن تنشر حالة التصديقات على المعاهدات المتعددة الاطراف المودعة لدى المنظمات الدولية أو الدول الاخرى وعمليات الانضمام لتلك المعاهدات . وأعرب عن سرور بلدان المغرب للجهود التي يجرى بذلها "لنشر بيان المعاهدات والاتفاقات الدولية المسجلة أو المحفوظة لدى الامانة العامة" الشهري في غضون فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أشهر من تاريخ التسجيل بدلا من فترة الاشهر العشرة الحالية .

٥١ - وأضاف أن تعزيز وسائل وأساليب تسوية المنازعات بين الدول تسوية سليمة ينبغي أن يظل موضع التركيز في برنامج عقد الامم المتحدة للقانون الدولي . وكانت هناك دائما حاجة الى غرس الوعي بضرورة اللجوء الى الوسائل السلمية في تسوية المنازعات والسعي نحو خلق ثقافة للتسوية السلمية في مجال العلاقات الدولية تستند الى سيادة القانون واحترام مبدأي العدالة والانصاف . وقد أعربت بلدان المغرب عن ارتياحها لانجاز العمل المتعلق ب "دليل تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية" الذي سيثبت أنه يمثل أساسا مقبولا لوضع اتفاقية دولية في هذا الصدد .

٥٢ - وفيما يتعلق باللجوء الى محكمة العدل الدولية والاحترام الكامل لها ، ترى دول المغرب أنه يجب التماس الوسائل غير القضائية قبل اللجوء الى المحكمة ، وأنه ينبغي احترام حرية الاطراف في نزاع ما في اختيار الوسائل السلمية المناسبة لتسويته . والاقتراح المقدم بمنح الامين العام سلطة طلب فتوى من المحكمة جدير بأن ينظر فيه نظرا جادا .

(السيد بلوقي ، المغرب)

٥٣ - وأعلن أن اتحاد المغرب العربي قد أنشأ محكمة تتألف من قاضيين من كل دولة للنظر في المنازعات الناجمة عن تفسير وتطبيق المعاهدة المنشئة للاتحاد والاتفاقات المبرمة بين أعضائه والتي تحال الى المحكمة من المجلس الرئاسي أو أحد الاطراف في النزاع أو وفقا لنظامها الاساسي وتكون أحكامها ملزمة ونهائية . وتقدم المحكمة أيضا الفتاوى بشأن المسائل القانونية التي يحيلها المجلس الرئاسي اليها . وتعقد لجنة وزارية تابعة للاتحاد في الوقت الحالي اجتماعا في موريتانيا للنظر في عدد من المسائل القانونية ، بما فيها توحيد النظم القانونية وإنشاء مركز للمغرب من أجل التحكيم في المسائل التجارية .

٥٤ - وفي سياق التشجيع على التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، طلب المتكلم ضرورة إيلاء الاهتمام للمجالات التي تعود بالفائدة على الجميع ولا سيما تلك التي تشجع تنمية البلدان النامية . وقد لاحظت بلدان المغرب من تقرير الامين العام (A/46/372) المعدل السريع لتطوير القانون الدولي وتدوينه في اطار الامم المتحدة . وبغية تنسيق الجهود التي تبذلها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة يجب توزيع المعلومات المستوفاة والمستكملة على أساس سنوي على الدول الاعضاء والمؤسسات ذات الصلة بطريقة منتظمة .

٥٥ - ومضى قائلا إنه ينبغي عقد عدد أكبر من الحلقات الدراسية في اطار برنامج الامم المتحدة للمساعدة من أجل تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه . وتبذل الامانة العامة جهودا جديرة بالثناء لظهور "الحولية القانونية للامم المتحدة" في موعدها والتعجيل بنشر "مجموعة المعاهدات" للامم المتحدة وترجمة موجز الاحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية إلى جميع اللغات الرسمية . وقد بذلت الامانة العامة أيضا جهودا جديرة بالثناء لتيسير الوصول الى المعلومات المتعلقة بالمعاهدات .

٥٦ - وترى بلدان المغرب أن المبادئ التوجيهية لتنفيذ برنامج الامم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه بصيغتها الواردة في الوثيقة A/46/610 ستؤدي الى تحقيق زخم متزايد في أنشطة العقد في هذا المجال . وأعربت بلدان المغرب كذلك عن رغبتها في أن يشارك مواطنوها في الحلقات الدراسية التي تعقد أثناء دورات لجنة القانون الدولي وأنه ينبغي لهم أن يستفيدوا من برنامج

(السيد بلوقي ، المغرب)

الزمالات في مجال القانون الدولي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) . وينبغي مراعاة مبدأي التوزيع الجغرافي المنصف والتناوب في تقديم الزمالات . ولا ينبغي للمرشحين من نفس البلد أن يشتركوا في حلقات دراسية متتالية .

٥٧ - وصرح بأن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ولا سيما بين مؤسساتها التعليمية وخبراتها القانونيين ، أمر ذو أهمية قصوى . ومن أهم المساهمات التي قدمتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في أنشطة العقد المنشور الاخير "القانون الدولي : انجازات وتوقعات" ، نظرا لانه يتصدى للموضوع مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع الثقافات القانونية الحالية وممارسي القانون الدولي . وينبغي عدم الإخلال بالتوازن بين نظرية القانون الدولي وممارسته . وينبغي للعقد أن يركز على أن قواعد القانون الدولي هي قواعد للتطبيق العام ويمكن لجميع البلدان ، ولا سيما البلدان الاضعف ، أن تجد فيها حماية دون إنتقائية ودون الاخذ بمعايير مزدوجة . ولا ينبغي الإصرار على تطبيق المبادئ التي لا يوجد لدى المجتمع الدولي توافق في الاراء بشأنها والتي يعوزها أي دعم قانوني من قبيل الحق في التدخل وواجب التدخل ، ولا سيما عندما تتنازع هذه المبادئ مع الاحكام القطعية .

٥٨ - واختتم كلمته قائلا إن بلدان المغرب تسعى الى تطوير نظام قانوني ، تطبقه كل بلد فيه على الصعيد المحلي ولإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار . وتسعى أيضا ، مع المجتمع الدولي ، الى إقامة نظام دولي تحكمه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويتصف بالتعاون الودي والاحترام المتبادل .

٥٩ - السيد بازارتشي (تركيا) : أعرب ، في معرض إشارته الى تقرير الفريق العامل المعني بعقد الامم المتحدة للقانون الدولي (A/C.6/46/L.8) ، عن ترحيب وفده بالمعلومات الواردة في الفقرة ٧ من التقرير بشأن أنشطة الامانة العامة فيما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الاطراف . بيد أن هذه الانشطة ، وإن كانت تبعث على الرضا الى حد كبير ، لن تنتج الاثر المرغوب فيه ما لم تستكمل بتدابير تتخذها الدول الاعضاء على الصعيد الوطني . وينبغي مساعدة الدول على تعزيز نظمها لإيداع المعاهدات كي يمكنها أن تسجل جميع البيانات المفيدة ذات الصلة بالمعاهدات التي هي طرف فيها وأن تستفيد أيضا من البيانات المتعلقة بالمعاهدات الاخرى التي لا تمثل طرفا فيها . وأكد أن الجهود الوطنية في هذا الميدان ضرورية مثل أنشطة الامم المتحدة . وبناء عليه ، فإن وفده يود أن يقترح إعداد نموذج لنظام تسجيل معاهدة وطنية على

(السيد بازارتشي ، تركيا)

أساس الخبرات المتوفرة لدى البلدان المتقدمة النمو فعلا والتي توجد لديها هذه النظم وينبغي اقتراحه على الدول الاعضاء كي تستخدمه ، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للدول النامية . وينبغي للنموذج أن يفسح المجال للاساليب التقليدية وأساليب تجهيز البيانات الحديثة على السواء . وينبغي أن يدمج الاستفادة المباشرة من البيانات التي يقدمها نظام الامانة العامة للامم المتحدة . وأعرب عن أمله في أن يؤخذ اقتراحه في الاعتبار في الاعمال المقبلة للعقد .

٦٠ - ولاحظ ، في معرض الإشارة الى الفقرة ٨ من التقرير ، أن الاقتراح القاضي بمنح الامين العام سلطة طلب فتوى من محكمة العدل الدولية قد ترتبت عليه وجهات نظر متباينة . ويرى وفده ، إذ يضع في الاعتبار الصعوبات التي تنطوي عليها إعادة وضع نموذج للالية الموجودة بالفعل ، أن الفكرة ينبغي تناولها بمزيد من الحذر . وفي الختام أعرب عن تقديره للعمل الذي تضطلع به الامانة العامة للتحقق من نظام الامم المتحدة للمعلومات المتعلقة بالمعاهدات وتحديثه .

٦١ - السيد ابراهيم احمد (اليمن) : قال إن إعلان الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ عقدا للامم المتحدة للقانون الدولي هو تعبير عن الاهتمام الكبير الذي توليه البلدان لتطبيق مفهوم حكم القانون على العلاقات الدولية وإنه قد قدم دعما جديدا لاعمال الهيئات الدولية المعنية بالتطوير التدريجي للقانون الدولي .

٦٢ - وأعرب عن تاييد اليمن لبرنامج الانشطة المقرر البدء فيه أثناء الفترة الاولى من العقد (١٩٩٠-١٩٩٢) . فقد أعدت وزارة الخارجية برنامج أنشطة من المقرر الاضطلاع به في اثناء تلك الفترة وجرى تعميمه على الوزارات المعنية والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالموضوع بغية الحصول على وجهات نظرها ومقترحاتها .

٦٣ - وقد أعرب اليمن ، طوال مراحل تنميته ، عن احترامه لمبادئ القانون بوصفها اساسا لعلاقاتها مع البلدان الاخرى . وأعرب عن أمله في أن يعزز العقد دور القانون الدولي ، وأن يشجع صون السلم والامن الدوليين وأن يضمن الحقوق المشروعة للشعوب والدول . وقد ظهر هذا النهج في دستور البلد الذي اعتمد في أعقاب إجراء استفتاء في أيار/مايو ١٩٩١ . واليمن طرف في عدد كبير من الاتفاقات الدولية ، بما فيها

(السيد ابراهيم احمد ، اليمن)

١٥ اتفاقا في ميدان حقوق الإنسان وحده ؛ وقد انضم الى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في مطلع عام ١٩٩١ ، ويدرس في الوقت الحالي عددا من المعاهدات بغية الانضمام إليها . وتستعرض الحكومة على أساس دوري الاتفاقات الدولية ، التي تمثل اليمن طرفا فيها ، بغية تحديد مدى وفاء البلد بالتزاماته المفروضة بموجبها وسيتيح العقد لليمن فرصة ملائمة لإعادة دراسة بعض التحفظات التي كان قد أبداها في الماضي . وقد اتخذ اليمن ، لضمان تنفيذ الاتفاقيات المتعددة الاطراف ، التدابير القانونية والقضائية والإدارية اللازمة ، ويتضح هذا بجلاء من القوانين الجديدة التي سنت في عام ١٩٩١ ، بما فيها قانون الاحزاب السياسية وقانون للصحافة وقانون السلك الدبلوماسي وقانون المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية والجرف القاري ، وجميعها تعكس الكثير من قواعد القانون الدولي الواردة في الاتفاقيات المتعددة الاطراف .

٦٤ - وأعرب عن ترحيب اليمن بإنجاز "دليل تسوية المنازعات بين البلدان بالوسائل السلمية" الذي يرى أنه مساهمة في أنشطة العقد تستحق التقدير . وتوجد ثمة حاجة الى تعزيز دور أجهزة الامم المتحدة ، بما فيها محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية دون ، في الوقت ذاته ، تقليص أهمية وسائل من قبيل التحكيم والتعاون بين المنظمات الاقليمية والامم المتحدة . وقال إن وفده سيرحب باعتماد أي صك دولي بشأن تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية يضع قواعدا تخضع للتوافق في الآراء بين جميع الدول .

٦٥ - وأضاف أن وفده يثني على التقدم الذي أحرزته لجنة القانون الدولي في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ويشدد على الاهمية الخاصة لوضع قواعد دولية تتصل بحماية البيئة ، ولاسيما في أوقات النزاع المسلح . وفي سياق تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه ، قال إن القانون الدولي يُدرّس في اليمن كمادة تخصص في كليات الحقوق وبطريقة عامة في غيرها من الكليات . ويجري اتخاذ ترتيبات لافتتاح معهد دبلوماسي لتدريب الموظفين اليمنيين ، ومما لا شك فيه أن هذا المعهد سيكون أحد المراكز الرئيسية لتدريس القانون الدولي ونشره في اليمن . واليمن كغيره من البلدان النامية ، في حاجة الى المساعدة من البلدان الصناعية والمنظمات الدولية في هذا الصدد ، ولاسيما فيما يتعلق بحيازة المراجع القانونية والاستفادة من المحامين الدوليين كمحاضرين وتقديم الزمالات للمتخصصين في القانون الدولي . وأعرب عن ترحيب

(السيد ابراهيم احمد ، اليمن)

وفده بانه سيمكن أن يترجم الى جميع اللغات الرسمية بالامم المتحدة موجز الاحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في الفترة ١٩٤٩ الى ١٩٩٠ كي يمكن استخدامها في الجامعات وغيرها من مراكز البحث .

٦٦ - واختتم كلمته قائلا إن التعاون المخلص بين الدول في تحقيق أهداف العقد سيمكن البشرية من أن تستقبل القرن الحادي والعشرين بعالم جديد يستند الى احترام القانون ويسود فيه السلم والعدل .

٦٧ - السيد ميكيفيتش (بولندا) : قال إن المجالات الثلاثة التي ينبغي اعطاؤها اولوية أثناء الفترات الحالية والتالية من العقد هي : أولا تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وثانيا تطبيق القانون الدولي على الصعيد الوطني ، وثالثا الجوانب القانونية لحماية البيئة . وتوفر التغيرات السياسية الجذرية التي حدثت في السنوات الاخيرة ، ولاسيما في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ، أساسا للاعتقاد بأن المواجهة بين الدول تفسح المجال لفترة جديدة من التعاون وحكم القانون وتسوية المنازعات الممكنة بالوسائل السلمية . ولذا يرحب وفده بأن المقاصد الرئيسية للعقد هي تشجيع وسائل وأساليب تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية بما في ذلك اللجوء الى محكمة العدل الدولية واحترامها احتراما كاملا . وقد قبلت بولندا منذ سنتين مضتا الولاية الاجبارية للمحكمة بموجب الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظامها الاساسي . ويمثل قبول عدد متزايد من الدول لهذا الحكم الاختياري عنصرا أساسيا في تعزيز حكم القانون في حالات النزاع . وصرح بأن منع المنازعات الدولية وتسويتها مجالان مناسبان تماما من مجالات القانون الدولي للتطوير التدريجي في أثناء العقد . ومما لا شك فيه أن مشروع الاعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تضطلع به الامم المتحدة في ميدان صون السلم والامن الدوليين المرفق بمشروع القرار A/C.6/46/L.9 سيسهم اسهاما ذا قيمة في العقد ، وأعرب عن أمله في أن يعتمد الاعلان بالتوافق في الآراء .

٦٨ - وفيما يتعلق بمسألة تنفيذ القانون الدولي في كل من المجالين الوطني والدولي ، أشار الى التعليق الذي أبداه وزير خارجية بلده في وقت مبكر من الدورة ومفاده أن كثيرا من البلدان يمكن أن يستفيد من المعلومات المستفيضة والمنهجية بشأن النُهج الممكن اتباعها إزاء مشكلة تنفيذ القانون الدولي على الصعيد المحلي ، وأنه ينبغي الاستفادة من العقد لتحقيق تقدم في هذا الميدان . وفي ضوء هذه الملاحظات

(السيد ميكيفيتش ، بولندا)

يرحب وفده بالنقطة ثالثا - ٧ الواردة في قائمة المقترحات الشاملة في التقرير المقدم عن برنامج العقد (A/C.6/45/L.5 ، المرفق الثاني) والتي تعنى بتقييم الدور المقبل للقانون الدولي في سياق عالم مترابط ومتغير ، بما في ذلك العلاقة المتطورة بين القانون الدولي والقوانين الوطنية .

٦٩ - وأضاف أن مجال الأولوية الثالث الذي يقترحه ، وهو التنظيم القانوني لحماية البيئة ، هو أيضا ذو أهمية فائقة . وفي ضوء التدهور السريع للبيئة العالمية والأخطار التي تواجه البشرية فيما يتعلق بتلوث الهواء والماء والاراضي عبر الحدود ، في جملة أمور ، في المجالات التي تقع خارج الولاية الوطنية توجد حاجة ملحة الى قواعد قانونية تتناول المسؤولية عن هذه الامور . وفي هذا الصدد ، أشار الى الاعمال التحضيرية التي يجري الاضطلاع بها لمؤتمر الامم المتحدة والمعني بالبيئة والتنمية المقبل وبداية المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي وادارة الاحراج الاستوائية .

٧٠ - واختتم كلمته قائلا ان برنامج الفترة الاولى من العقد قد حظي باستحسان في بلده . فقد أرسل وزير الخارجية نص قرار الجمعية العامة ٤٠/٤٥ ومرفقه الى فرع بولندا من رابطة القانون الدولي والى جميع الجامعات وغيرها من المنشآت التعليمية حيث يدرس القانون الدولي العام وشجعها على تعزيز مقاصد العقد داخل ميادين أنشطتها العلمية أو التعليمية . وتجدر ملاحظة أنه في أثناء السنة الاكاديمية ١٩٩٠ كُرس نحو ٣٠ بحثا للدكتوراة و ٢٠٠ بحث لدرجة الماجستير في القانون في الجامعات البولندية لشتى جوانب القانون الدولي .

٧١ - السيد ابريل (كندا) : أكد مجددا تأييد حكومته للمقاصد الرئيسية لعقد الامم المتحدة للقانون الدولي بصيغتها المبينة في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣ ، وأعرب عن أملها في أن تكلل الانشطة المضطلع بها اثناء الفترة الاولى من العقد بالنجاح .

٧٢ - وفيما يتعلق بتشجيع سبل ووسائل تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية ترى حكومته أن اللجوء الى الهيئات الدولية ، بما فيها محكمة العدل الدولية وكذلك المنظمات الاقليمية من قبيل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ومنظمة الدول الامريكية أمر جوهري .

(السيد ابريل ، كندا)

٧٣ - وأضاف ان كندا ترى ، كما ذُكر سابقا ، أن التنفيذ الأمين للصكوك والقواعد القانونية الموجودة فعلا ، ولاسيما في المجالات الحساسة من قبيل حقوق الانسان وحماية البيئة ، سيفضي الى حد كبير الى مواصلة تعزيز القانون الدولي اكثر من وضع اتفاقات جديدة وإنشاء مؤسسات جديدة .

٧٤ - وأعقب ذلك بقوله إنه ينبغي تشجيع لجنة القانون الدولي على مواصلة أعمالها المتعلقة بتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي . ويتيح العقد فرصة ممتازة للجنة كي تسهم إسهاما ذا شأن في تعزيز القانون الدولي بإنجاز أعمالها المتعلقة ببنود معينة ظلت مدرجة في جدول أعمالها لعدد من السنوات ، ولا سيما تلك التي تؤثر على المشاكل البيئية . وفي معرض اشارته الى انتخاب الجمعية العامة مؤخرا لاعضاء في لجنة القانون الدولي ، قدم تهانيّ وفده لجميع المنتخبين ولا سيما اعضاء اللجنة الجدد وعددهم ١٧ عضوا .

٧٥ - وتشجع كندا ، كبلدان الشمال الاوروبي التي أدلى وفد السويد ببيان هام جدا بالنيابة عنها ، تنفيذ أهداف العقد على الصعيد الوطني . فقد نُظم عدد من الاجتماعات والمحاضرات بغية تعزيز وعي السكان بالعقد ومقاصده . وتوجد مواد تعليمية جديدة قيد الإعداد للاستفادة منها في الجامعات ، ومن المقرر تدريس المبادئ الاساسية للقانون الدولي في المدارس الثانوية بل حتى في المدارس الابتدائية . وتقدم عدة مؤسسات فعلا دورات دراسية في مجال حقوق الانسان ، ويحدوها الامل في أن تستفيد من الفرص التي يتيحها العقد للتوسع في أنشطتها التعليمية بحيث تشمل مجالات أخرى من مجالات القانون الدولي . ونظمت حلقات دراسية عن القانون الدولي للصحفيين الذين يعملون في مجال الشؤون العالمية . وتجرى مشاورات ، كجزء من الجهد المبذول لتوعية الرأي العام باهمية القانون الدولي ، مع المخرجين السينمائيين والمنتجين بالتليفزيون والمذيعين وغيرهم من الذين يتصلون بعامة الجمهور بصورة منتظمة . وفي الختام اعرب عن رغبته في أن يذكر منظمة مهنية خاصة تعرف باسم الشبكة العالمية للقانون الدولي التي أنشئت في بلده بصورة محددة بقصد الترويج لعقد الامم المتحدة للقانون الدولي . وهذه الجماعة الجديدة ، التي تعتزم ان تبدأ قريبا في إصدار تعميم إعلامي لفائدة الجماعات المماثلة في البلدان الاخرى تسعى إلى بلوغ هدفين : أولهما هو تقاسم المعلومات المتاحة بشأن الانشطة التي تنظم في مختلف البلدان في اطار العقد ، والثاني هو إصدار ونشر الدراسات القانونية المتلقاة ، في جملة أمور ، من المنظمات الدولية . ومن المتوقع أن يظهر العدد الاول من التعميم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

٧٦ - السيد موريرا ليما (البرازيل) : قال إن أهم اسهام يمكن لبلد ما أن يقدمه للعقد هو سجله في المراعاة الدقيقة لمبادئ القانون الدولي وقواعده . وتتخذ حكومة البرازيل تدابير محددة لتعزيز مساهمتها في العقد ، ولا سيما عن طريق تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه . وفي عام ١٩٩١ اعتمدت وزارة خارجية البرازيل برنامجها الداخلي للعقد الذي تضمن إعداد دورة دراسية في القانون الدولي لموظفي الهيئة التشريعية . وتدرس الوزارة أيضا تشجيع نشر المؤلفات المتعلقة بالقانون الدولي التي تصدرها الامم المتحدة فضلا عن المؤلفين البرازيليين ومن المقرر توزيعها على الجامعات وغيرها من المؤسسات في البرازيل ، فضلا عن المؤسسات الأجنبية المهتمة وحكومات البلدان الاخرى الناطقة باللغة البرتغالية . وينص البرنامج الذي اعتمدته الوزارة أيضا على استئناف أنشطة اللجنة الوطنية لتدوين القانون الدولي بغية تعزيز أهداف العقد عن طريق تنظيم حلقات دراسية وندوات ومحاضرات واجتماعات لتبادل الخبرات وتقديم المساعدة في ميدان القانون الدولي . وتتسم بالاهمية أيضا الوثيقة المتعلقة بالقانون الدولي التي أعدتها اسبانيا والبرازيل والمكسيك وعممتها اثناء مؤتمر القمة الايبيري - الامريكي المعقود في غوادالاخارا ، المكسيك ، في عام ١٩٩١ والتي أشارت بصورة محددة إلى العقد ، واقترحت ان يحث مؤتمر القمة المشاركين على المساهمة في العقد بتحديد المجالات المناسبة للتطوير التدريجي والتدوين .

٧٧ - وأشار الى ان وفده يرى ميزة واضحة في الاقتراح القاضي بأن تمنح الجمعية العامة الامين العام سلطة طلب ، بموافقة الاطراف في المنازعات ، فتاوى من محكمة العدل الدولية بموجب المادة ٩٦ من الميثاق بوصف ذلك اسلوبا هاما لتطوير القانون الدولي . وأعرب عن مشاطرته لوجهة نظر وفدَي اسبانيا والمكسيك بانه ينبغي دراسة المسألة في الدورة القادمة للجنة الخاصة المعنية بالميثاق .

٧٨ - واختتم كلمته قائلا إنه يوجد الآن اعتقاد جديد ومتزايد فيما بين الدول بأن مصالح الجميع في عالم مترابط الى حد كبير يمكن دعمها عن طريق نظام دولي قائم على المبادئ وخاضع للنظام ويستند إلى حكم القانون . وقد برهنت الاحداث الاخيرة على الحاجة الى نظام عالمي يستند الى علاقات افضل فيما بين الدول والامتثال التام للالتزامات القانونية الدولية وزيادة احترام حكم القانون . وأعرب عن أمل وفده في أن يساعد العقد بفعالية على تعزيز الاحترام العالمي لقواعد ومبادئ القانون الدولي وتوفير تفهم أفضل لدور الامم المتحدة في صون السلم والامن الدوليين وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواصلة التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه .

٧٩ - السيدة كوفلر (النمسا) : أكدت من جديد اقتناع وفدها بأن وعي الدول المتزايد باهمية القانون الدولي وتطويره التدريجي وتدوينه أمر جوهري للسلم والامن الدوليين . ويوفر القانون الدولي فرصة فريدة لتشجيع وتعزيز قضية السلم عن طريق تشجيع سيادة حكم القانون وزيادة استعداد الدول للالتزام بقواعد القانون الدولي .

٨٠ - واضافت أن قلة من الحكومات قد ردت حتى الآن على دعوة الامين العام بتقديم معلومات عن تنفيذ برنامج الانشطة المقرر البدء فيها أثناء الفترة الاولى من العقد (الوثيقة A/46/372) ، وقد يفسر هذا بانه يعني أن العقد يفقد قوة الدفع في سنته الثانية . ويؤيد وفدها ما ذهب اليه الممثل السويدي الذي حث الدول ، وهو يتكلم باسم بلدان الشمال الاوروبي ، على أن تشترك في الحوار اللازم بغية تحقيق نتائج جوهرية . وتتحمل اللجنة السادسة ، بوصفها محفلا لهذا الحوار ، مسؤولية خاصة عن تعزيز وتشجيع مقاصد العقد ومراقبة تنفيذ برنامجه عن كثب . وينبغي للجنة ، ولا سيما فريقها العامل ، أن يواصلا العمل كهيئة توجيهية في جميع المسائل المتصلة بالعقد بغية وضع توصيات تحظى بقبول عام . وفي هذا الصدد ، أعربت عن رغبتها في أن تؤكد مجددا رأي وفدها بانه من الاهمية بصفة خاصة أن يجري التوصل الى القرارات المتعلقة بالعقد بالتوافق في الآراء إذ أنها تتطلب بحكم طبيعتها الدعم التام والصادق من جميع قطاعات المجتمع الدولي .

٨١ - وفي معرض اشارتها بصورة محددة الى برنامج أنشطة الفترة الاولى من العقد الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٤٠/٤٥ قالت إنه لما كان رد حكومتها الخطي على طلب الامين العام قد ادمج في الوثيقة A/46/372 فانها تقترح ان تقتصر على بعض التعليقات الموجزة على جزء من البرنامج يرى وفدها أن له أهمية قصوى ، أي تعزيز سبل ووسائل تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية . ويتمشى القبول المتزايد لسيادة القانون في العلاقات الدولية مع إنشاء وتعزيز آليات تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية مما يتطلب الاعتراف بهيئة دولية مختصة تعالج القضايا التي لا يمكن للدول أن تتفق فيها على تفسير أو تطبيق احدى قواعد القانون الدولي . وأعربت عن ترحيب النمسا بالاتجاه الذي ظهر مؤخرا والذي يشير الى أن المزيد من الدول على استعداد لقبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية . ويرى وفدها أيضا أن جميع المقترحات الرامية الى تعزيز دور المحكمة ، من قبيل منح الامين العام سلطة طلب فتاوى ، جديرة بمواصلة النظر فيها .

٨٢ - وفيما يتعلق بتعزيز تسوية المنازعات تسوية سلمية يود وفدها أن ينصب تأكيد خاص على تلك المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها خلافات بين الدول مستقبلا . وأحد هذه

(السيدة كوفلر ، النمسا)

المجالات هو مجال البيئة ؛ وينبغي في هذا الصدد أن تؤخذ في الاعتبار الاعمال التي يجرى الاضطلاع بها في محافل أخرى ، على سبيل المثال استعدادا لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقبل . ويبدو أن القانون البيئي الدولي مجال من مجالات القانون الدولي التي تتطلب تطويرا تدريجيا بصفة خاصة . كما أن تطوير القواعد الدولية ذات الصلة بحماية البيئة ستمثل ، كما أشارت وفود أخرى أثناء المناقشة ، أنسب موضوع للدراسة في اطار العقد .

٨٣ - السيد فرّوخ (باكستان) : أعرب عن تأييد بلده التام للمقاصد الرئيسية للعقد بصيغتها المبينة في قرار الجمعية العامة ٤٤/٣٨ . ويوفر تقرير الامين العام (A/46/372) أساسا للمناقشة في الفريق العامل بشأن تنفيذ برنامج الانشطة المقرر البدء فيها أثناء الفترة الاولى من العقد (١٩٩٠ - ١٩٩٢) ؛ كما يتضمن أيضا معلومات مفيدة عن أنشطة الامم المتحدة المتعلقة بتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي .

٨٤ - وأضاف أن وفده لاحظ باهتمام الانشطة التي تضطلع بها الدول والمنظمات الدولية لتشجيع قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها ويرى أن المناخ الدولي لم يكن أكثر مؤاتاة عما هو عليه الحال للمساعدة في تحقيق هذا المسعى . ومن المأمول فيه أن يتيح العقد فرصة لتعزيز حكم القانون في مجال العلاقات الدولية .

٨٥ - وفيما يتعلق بتعزيز سبل ووسائل تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية قال ان مبدأ التسوية السلمية هو حجر الاساس في السياسة الخارجية لباكستان . ويعتقد وفده أنه ينبغي أن يزداد اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، ولاحظ بارتياح وجود تفهم أفضل للدور المفيد الذي تقوم به حاليا فيما بين الدول . وفي بضع السنوات الماضية كان هناك عدد متزايد من القضايا المعروضة أمام المحكمة والتي تنتظر اصدار حكم فيها وقد قبل عدد متزايد من الدول الولاية الجبرية للمحكمة . وفي هذا الصدد فإن المبادرة التي اتخذها الامين العام في عام ١٩٨٩ بانشاء صندوق استئماني لمساعدة البلدان النامية في سداد تكاليف التقاضي سيشجع الدول على تسوية منازعاتها عن طريق المحكمة . وحتى تاريخه تلقى الصندوق مساهمات من نحو ٣٠ بلدا وقد بدأ عمله .

٨٦ - وفيما يتعلق بتدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه أعرب عن اعتقاد وفده بأنه ينبغي أن ينصب تركيز خاص على تشجيع انشاء مؤسسات أكاديمية ومهنية تجري بحوثا وتضطلع بالتثقيف في مجال القانون الدولي في البلدان النامية

(السيد فرّوخ ، باكستان)

حيث توجد بالتأكيد حاجة الى المزيد من التفهم الجماهيري للقانون الدولي . وينبغي لمؤسسات منظومة الامم المتحدة والدول الاعضاء أن تنظر في عقد حلقات دراسية وندوات ودورات تدريب ومحاضرات واجراء دراسات بشأن شتى جوانب القانون الدولي . وينبغي توفير زمالات دراسية في القانون الدولي في شتى الجامعات للطلاب والاساتذة والمحامين في ميدان القانون الدولي وموظفي وزارات الخارجية .

٨٧ - وواصل كلامه قائلا إنه ينبغي لبرنامج العقد أن يركز على تعزيز السلم والامن الدوليين فضلا عن اقامة نظام عالمي تقدمي وعادل . ويجب أن ييسر التطوير التدريجي للقانون الدولي تحقيق التقدم الانساني والتنمية . وفي هذا السياق ، يوجه وفده الاهتمام الى البيئة الاقتصادية الدولية في البلدان النامية التي اتسمت خلال العقد الماضي بتدفقات سالبة في الموارد وانتشار الحواجز التجارية وعبء الدين الشديد الوطأة ومعدلات الفائدة المرتفعة . وقد نجم عن هذه الحالة حدوث تدفق صاف في الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو .

٨٨ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يرى أن التخلف والتباين الاقتصادي بين البلدان من بين العوامل الرئيسية لانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي مما يترتب عليه عواقب ضارة بالسلم والامن الدوليين . وفي سياق العقد ، ينبغي إيلاء اهتمام لتسوية المشاكل الاقتصادية الدولية ، ولا سيما مشاكل البلدان النامية من خلال اتخاذ تدابير من قبيل تخفيض معدلات الفائدة وزيادة المساعدة الانمائية وكبح جماح السياسات الحمائية والحواجز التجارية وعن طريق نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتحقيق الاستقرار في أسعار السلع الاساسية .

البند ١٣١ من جدول الاعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة (تابع) (A/C.6/46/L.7 ، L.9 ، L.10)

مشروع القرار A/C.6/46/L.7

٨٩ - الرئيس : وجه الانتباه الى الوثيقة A/C.6/46/L.10 التي تتضمن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.6/46/L.7 .

٩٠ - السيد حنفي (مصر) : قال ، في معرض تقديمه لمشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الذين انضمت اليهم بولندا ، إن مشروع القرار نتيجة لجهود مكثفة بذلتها جميع الوفود المعنية . وبعد توجيه الانتباه الى تغيير طفيف أدخل على الصياغة في الفقرة ٤ (ج)

(السيد حنفي ، مصر)

تلا الفقرة الرابعة من الديباجة وقال إن المشروع يأخذ في الاعتبار مختلف المقترحات المقدمة الى الجمعية العامة في دورتها الماضية بغية تعزيز دور المنظمة . وبعد أن تلا الفقرتين ٢ و ٣ ، قال إن المقترح المقدم من أحد الوفود بتأجيل الدورة المقبلة للجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة قد جرى سحبه . ثم تلا الفقرتين ٤ و ٥ وأعرب عن أمل وفده في أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت .

٩١ - واعتمد مشروع القرار A/C.6/46/L.7 مع ادخال تغييرات طفيفة على الصياغة .

مشروع القرار A/C.6/46/L.9

٩٢ - السيد بيرغ (المانيا) : قال ، في معرض تقديمه لمشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الذين انضمت اليهم بلغاريا ورومانيا وهنغاريا ، أن القصد الاساسي منه هو الموافقة على الإعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تضطلع به الامم المتحدة في ميدان صون السلم والامن الدوليين والذي انجزته اللجنة الخاصة في دورتها الحالية . وبعد أن تلا الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرتين ٣ و ٤ أعرب عن أمل وفده في أن يمكن اعتماد مشروع القرار دون تصويت .

٩٣ - السيد نتسامـا (الكاميرون) : قال إنه ، بصفته ممثلا لبلد ثنائي اللغة تُستخدم فيه اللغتان الانجليزية والفرنسية كلغتين رسميتين ، يود أن يشير الى أن ترجمة "تقصي الحقائق" باللغة الفرنسية بوصفها "activités d'établissement des faits" غير دقيقة . ويود وفده استخدام تعبير يعكس معنى لفظة "تقصي" ويرى أن الترجمة الافضل هي "investigations pour reconstiruer des faits" .

٩٤ - الرئيس : اقترح أن تحال المسألة الى اللجنة الخاصة وأن يظل النص في الوقت الحالي كما هو .

٩٥ - السيد روزينستوك (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إنه في الوقت الذي لا يمكنه فيه أن يعلق على اختيار المصطلحات باللغة الفرنسية فإنه يأمل أن يُفهم بوضوح أن اللجنة تعتمد المصطلحات التي تظهر في النص قيد النظر . أما النص الذي من المقرر أن تعتمده الجمعية العامة في جلسة عامة فسيظهر فيه أي مصطلح تتفق عليه الوفود الناطقة باللغة الفرنسية فيما بعد .

٩٦ - واعتمد مشروع القرار A/C.6/46/L.9 .

٩٧ - السيد دونيفي (بابوا غينيا الجديدة) : قال تعليلا لموقف وفده بشأن مشروعي القرارين المعتمدين توا ، أن الإعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تضطلع به الامم المتحدة في ميدان صون السلم والامن الدوليين لا يعكس إلاّ الممارسة القائمة فيما يتعلق بموافقة الدولة المستقبلة كشرط مسبق للسماح ببعثات الامم المتحدة لتقصي الحقائق وبناء عليه فما لم تكن الدول على استعداد لمنح الموافقة فستقل احتمالات تحقيق السلم والامن الدوليين أو تقليص الابادة المنتظمة لشعوب الاقليات التي تعيش داخل اقاليم الدول الاعضاء .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠